دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نحو منهجية لتوظيف الإعلام في الإستقرار السياسي للمجتمعات التعددية بإشارة للنموذج السوداني
المصدر:	مجلة دراسات المستقبل
الناشر:	مركز دراسات المستقبل
المؤلف الرئيسي:	وداعة االله، مصعب عبدالقادر
المجلد/العدد:	ع4, مج2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	107 - 130
رقم MD:	591275
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النموذج السودانى والجدوى الإعلامية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/591275

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نحو منهجية لتوظيف الإعلام في الاستقرار السياسي للمجتمعات التعددية بإشارة للنموذج السوداني

*د.مصعب عبد القادر وداعة الله

مقدمة

محصلة التاريخ التفاعلي، واختلاف الظروف التكوينية الخاصة بالمجتمعات، جعلت منها وحدات متمايزة من حيث أبنيتها الثقافية والقيمية والاجتماعية. فالشاهد أن المعطيات الخاصة بأي مجتمع تتفاعل مع بعضها لتسهم في تشكيل الطبيعة والسمات الخاصة بهذا المجتمع. وبالتالي تصبح إمكانية إدارة وتنظيم هذه المجتمعات مستوحاة بشكل مركزي من ظروف وملابسات عواملها الداخلية ومراحل تكوينها المتتابعة.

على مستوى عام، إذا ما تناولنا الوضع الاجتماعي والسياسي لغالب دول العالم، فأولى الملاحظات البديهية التي يمكن رصدها، أننا نقف أمام عالم مكتظ بالأعراق والإثنيات، التي في كثير من الأحيان تقود إلى الصراعات والحروب الأهلية، ربما بسبب أنها لا تتسم بالتناسق والتجانس. إحصائياً، لا تتعدى الدول المتجانسة في العالم قاطبة (٩%) ومن بين (١٣٢) دولة مستقلة (عقد الثمانينات من القرن العشرين) في العالم لا توجد سوى (١٢) دولة فقط تمتع بالتجانس الثقافي وتتكون من عرق واحد بنسبة (٩٠%) كالصومال واليابان بينما تتراوح درجة التعدد الثقافي بين (١٠%- ١٥%) فيما تبقي من العالم[١].

بالمقابل، العالم الآن يشهد تفاوت كبير من حيث قدرات كل دولة ومدى تأهيلها للاضطلاع بمشروع اجتماعي/ ثقافي/ سياسي واقتصادي ناجح. ففي الكثير من دول آسيا وإفريقيا، بما فيها منطقة الشرق الأوسط، يلاحظ وجود حزمة مؤشرات سالبة، لا تنسجم مع شروط تحقيق الاستقرار والتوازن. منها التحكم بالقرار السياسي، نهب الثروات، الحصار الاقتصادي والعسكري، الانقلابات العسكرية، الهيمنة الضمنية على المراكز الإعلامية، القيام بممارسة الاضطهاد الفكري، افتعال أو تغذية الخلافات القبلية والطائفية والدينية وإيصالها إلى

---

* أستاذ العلوم السياسية- جامعة النيلين.

(١) د/نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٨م، ص١

حد الصراع، التصفيات الدموية، استنزاف طاقات الشعوب في النزاعات والحروب الإقليمية المدمرة، إضافة إلى استغلال ظروف المجاعة والتخلف من دوائر النفوذ الخارجية في بسط الهيمنة وسياسات الإملاء على المجتمعات(١).

هناك ثالوث مهم في تكوين الدولة، يشتمل على الجانب الاجتماعي الثقافي أولاً، والجانب القانوني الدستوري ثانياً، والجانب الإجرائي المؤسسي ثالثاً. فلابد من أن تتفاعل الدولة في بنياتها وتتكامل في برامجها في هذه النواحي الثلاث، بما يمكنها من تفادي وقوع الحروب والأزمات. على سبيل المثال، شهد العقد الماضي تحولات كبيرة في طبيعة الحروب وأسباب إندلاعها واستمرارها، فبينما مثلت الحروب بين الدول ذات السيادة (٨٠%) من مجمل الحروب في العالم مقابل (٢٠%) من الحروب الأهلية الداخلية. لكن أصبحت الحروب الأهلية في العقدين الأخيرين، تمثل أكثر من (٨٠%) من جملة الحروب على مستوى قارات العالم. وقد أطلق بعض الباحثين الاستراتيجيين مصطلح (حروب جديدة) على هذه النزاعات رافضين وصفها بالحروب المدنية أو الأهلية، فيما وصفها آخرون بتعبير حروب من النوع الثالث(٢). مما لاشك فيه أن انتشار ظاهرة الصراعات والحروب، يرتبط بطريقة ما بالخلل في التفاعل والسلوك الاجتماعي، وبالتالي تعارض أو تصادم المصالح في المجتمعات التعددية.

الأمريكي وليم توماس (William. I.Thomas)، وهو ثاني الرواد في مجال علم الاجتماع النفسي أولى اهتماماً خاصاً بالمظهر الذاتي للسلوك الاجتماعي، حيث صنفه ضمن مجموعتين من المفاهيم(٣). المجموعة الأولى هي الرغبات الأربع حيث يتحقق لدى أي فرد مجموعة من الرغبات لا يستطيع إشباعها إلا من خلال اندماجه في المجتمع وهي الرغبة في الخبرة الجديدة،الرغبة في الأمن، الرغبة في الاعتراف، والرغبة في السيادة. ظهرت هذه

---

(١) علي الشمرى، آلية الإرهاب ومظاهر القمع، انظر www.annabaa.orgl/nba61lerhab.htm.

(٢) د.عوض السيد الكرسني (تحرير)، حول قضايا الوفاق والسلام في السودان، ورقة د.محمد عوض البارودي بعنوان (حفظ السلام في القرن الواحد والعشرين: دروس للسودان)، الناشر شعبة العلوم السياسية جامعة الخرطوم ومؤسسة فريدريش آيبرت، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٢م، ص١٦٣.

(٣) راجع نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة دكتور محمود عودة، دكتور محمد الجوهري، دكتور محمد علي محمد، دكتور السيد الحسيني، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٢م، ص٢٢٩-٢٣٠.

القائمة في كتابه (الفلاح البولندي). لكنه في كتابه (الفتاة غير المتوافقة) استبدل الرغبة في السيادة بالاستجابة. المجموعة الثانية هي أنماط الشخصية الثلاث وهي أولاً، الشخصية المحافظة (استقرار على نحو لا يسمح بتقبل اتجاهات جديدة)، وثانياً، البوهيمية (عناصر شخصية غير مستقرة وغير مترابطة تجعل الفرد خاضعاً لمؤثرات متنوعة وهي قد تظهر قدرة عل التوافق)، وثالثاً الإبداعية (مستقرة ومنظمة وتميل نحو التغيير المتمثل في تخطيط النشاط المنتج).

فإذا ما أرادت المجتمعات التعددية تحقيق الاستقرار وزيادة معدلات التوافق بين مجموعاتها المختلفة، لابد لها من أن تستثمر قدراتها الموروثة والمكتسبة، بالذات ما تمتلكه من طاقات إعلامية. فمدى استغلال قدرات الإعلام، وتحويل مؤسساته لرصيد موجب يرفد عمليات التكامل القومي، ويوسع مظلة المصالح المادية والمعنوية لكامل أطياف المجتمع، هو التحدي الرئيس التي تواجهه معظم الدول النامية. فالدراسة تحاول الوقوف عند هذا التحدي بالبحث والتفسير، محاولة استقصاء تداعيات ذلك على النموذج السوداني.

كثير من دراسات تحليل المحتوى التي أجريت على وسائل الاتصال في الدول النامية، أثبتت أن معظم مضامين الأنشطة الاتصالية أو الإعلامية، تشير أولاً إلى البعد الاستهلاكي المتصل بالتسلية والترويح، البعيدة عن ترسيخ أدوات وطرق تستهدف مرامي اجتماعية بناءة. ثانياً لا علاقة للرسالة الإعلامية بالمعلومات التي يحتاجها الجمهور آنياً. ثالثاً، الرسالة الإعلامية في غالبها خالية من المعلومات النوعية المرتبطة مباشرةً بكيفية إدخال وتبني الأفكار والاتجاهات الجديدة في عمليات تخطيط وتنمية المجتمعات[1]. فقد أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر في توظيف وإعادة توظيف قدرات المؤسسات الإعلامية في العالم النامي، لتتجاوب مع تحديات مجتمعاتها الحاضرة والمستقبلية.

لذلك انطلقت الفرضية المحورية للدراسة من أن التوظيف الأمثل لمؤسسات الإعلام في المجتمعات التعددية يمثل ركيزة أساسية من ركائز حفظ التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي. فظاهرة المجتمعات التعددية ليست في كل الظروف هي ظاهرة سلبية، ذلك باعتبار

---

(1) د.أحمد بدر، الاتصال بالجماهير والتطويع والتنمية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٢٥٨.

أنها تمثل بعداً أساسياً ومرتكزاً مهماً ينطلق منه المجتمع، لدعم منتوجه من الخبرات والأفكار والقدرات. ربما يمكننا القول بأن خصوصية إدارة التفاعل في المجتمعات، تستوجب خصوصية في التخطيط الإعلامي. لذلك أي جهد باتجاه بلورة القيم وخلق الهوية المشتركة، يعتبر من الاهتمامات المتعاظمة لأنشطة مؤسسات الإعلام.

حاولت الدراسة، ومن خلال المنهج التحليلي والمقارن، تقييم عمل مؤسسات الإعلام في المجتمعات التعددية، وكيفية تطويعها باتجاه تأهيل المجتمع للاستقرار السياسي، بإشارة إلى النموذج السوداني. لهذا الغرض تضمنت الدراسة أربعة محاور أساسية، تم الاستهلال لها بمقدمة حول أهمية الموضوع وطبيعة المشكلة، وانتهت بخاتمة لخصت أهم النقاط والأفكار الواردة بشأن الموضوع.

في المحور الأول، تم تناول الإطار النظري العام لواقع التباين بإعتباره سمة تميز معظم مجتمعات العالم، إضافة إلى دراسة كيفية خلق المساندة المطلوبة بين الوظيفة الإعلامية ونجاح المشروع الثقافي القومي الجامع. المحور الثاني، يناقش التعددية وتحدي الاستقرار السياسي، محاولاً التعريف بمفهوم التعددية، والتأكيد على أن الديمقراطية هي أفضل الصيغ المفضية إلى التعايش السلمي بين الهويتين الإثنية والوطنية. المحور الثالث، تم فيه تناول دور المؤسسة الإعلامية في المجتمعات التعددية ووظيفتها المنتظرة في عمليات الاندماج والتجانس المجتمعي. المحور الرابع خصص بكامله لدراسة جدوى وظيفة الإعلام في مجتمع الدراسة (نموذج المجتمع السوداني التعددي). واختتمت الدراسة بعرض خلاصة واستنتاجات لأهم الأفكار التي تم سردها وتحليلها.

أولاً: إطار نظري

العالم اليوم بكل تبايناته العرقية والدينية والحضارية، يهمه أن تنمو الثقافات المختلفة وتزدهر.. دون أن تطغي واحدة على الأخرى لمجرد أنها تملك من القدرات والوسائل ما يجعل لها القدح المعلى. ففي التنوع الثقافي إثراء للحياة الإنسانية، وإتاحة الفرصة للثقافات المختلفة للتعايش والتلاحق والاستفادة من بعضها البعض بحيث تستطيع كل ثقافة أن تستقطب من

الأخرى ما يمكن أن يشكل إضافة إيجابية لها[١]. هناك مداخل نظرية عديدة بعضها يتوافق، وبعضها الآخر يتعارض، تناولت أسس تفعيل قدرات الإعلام التأثيرية والتوجيهية من قبل دوائر السلطة السياسية لخدمة أهداف واستراتيجيات موضوعة. تحاول الدراسة في هذه الجزئية عرض اثنين فقط من هذه النظريات لأهميتهما المنهجية المتوافقة مع فكرة تقديم خيارات نظرية لتقييم الأداء الإعلامي.

النظرية الأولى، وهي نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، التي تشير إلى أن النظام السياسي يعتمد على وسائل الإعلام في تحقيق أهدافه، والتي من أهمها أولاً، الحفاظ على النظام السياسي نفسه، واستقرار الدولة من خلال تحقيق التكامل الاجتماعي. ثانياً، تنظيم وتعبئة المواطنين لتنفيذ الأنشطة السياسية مثل الاستعداد للحرب والتصويت الانتخابي. ثالثاً، السيطرة على الصراع الداخلي وإعادة توجيهه، مثل الصراع على السلطة التنفيذية في المجالس والبلديات والرئاسة. رابعاً، تثبيت وتدعيم كثير من القيم والنماذج السياسية مثل الحرية، المساواة، احترام القانون[٢] كثير من الدراسات تجمع على أن هذه النظرية هي التي تفسر منهج توظيف مؤسسات الإعلام في النظم الديمقراطية.

النظرية الثانية، تجنح إلى أن العلاقة بين النظام الاتصالي (الإعلامي) والنظام السياسي علاقة خضوع وهيمنة، حيث يسيطر النظام السياسي على وسائل الإعلام ويحولها إلى أداة تتبع له تماماً، وبالتالي لا يتسنى لها لعب دور محوري في تشكيل الرأي العام وخلق التكامل الاجتماعي، بقدر ما تهدف إلى تغييب الرأي العام وتزييف وعيه. ويظهر ذلك جلياً في الأنظمة الشمولية، التي تعمد للدعاية السياسية للنظام السياسي وإضفاء الشرعية عليه، وتبرير مواقفه، والتأثير في عمليات التنشئة السياسية بما يخدم أفكار وأطروحات النظام السياسي[٣].

---

(١) علي محمد شمو، الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، الإنترنت، القمر الصوتي الرقمي، الملتميديا، الدار القومية العربية للثقافة والنشر، ١٩٩٩، ص٢٢٥

(٢) محمد الفقيه، نقش على معصم الديمقراطية، انظر موقع www.26sep.net/newsweekarticle.php?=2666

(٣) نفس المصدر.

بطبيعة الحال يمكن خلق نوع من المنهج التساندي بين توظيف الآلة الإعلامية وتحقيق المشروع الثقافي الجامع، الذي تتبلور فيه هوية ثقافية جماعية، قائمة على مشترك الثقافات الجزئية. وبالتالي الوصول إلى درجات متقدمة من التصالح الاجتماعي/ السياسي. فمن هذا السياق يمكن استنتاج أن مفهوم الدولة القومية نفسها، يقوم على الجمع بين مدلولي الأمة ككيان اجتماعي طبيعي، والدولة كإطار سياسي تنظيمي، ينبثق من ذات الأمة ويعبر عن تطلعاتها وأهدافها، الأمر الذي يجعله بالضرورة، منسجماً مع معطياتها وإمكاناتها(١).

فالتقدم الهائل الذي حدث في وسائل الإعلام جعل السلطة السياسية مكشوفة دائماً أمام الشعب وفي حاجة لعرض آرائها وتوجهاتها على الرأي العام، الذي تنتظر تجاوبه والتشاور معه، ومعرفة ردود أفعاله في سياساتها وقراراتها. ومع تزايد نفوذ وسائل الإعلام الجماهيرية أصبحت منابر التعبير ضمن البرامج اليومية الأساسية للحكومات كما أصبح كثير من الخطب السياسية مادة إعلامية تخضع للتحليل والدراسة المستفيضة(٢).

يتخذ كل بلد سياسته الاتصالية، منطلقاً من الأهداف والاتجاهات السائدة في مجتمعه، وهي بذلك تكون نابعة من طبيعة المجتمع الثقافية وفكره وقيمه المتجذرة، التي كونت عبر مراحل تاريخية متعاقبة. هذه السياسات في غالبها، ذات طبيعة عامة لأنها حصيلة مجموعة من العوامل المتفاعلة نتيجة تأثير المعتقدات وأنماط التفكير والقيم المقبولة من عموم أفراد المجتمع تارة، ومن الظروف السياسية والاقتصادية تارة أخرى. فهي بذلك تمثل استجابة

(١) سليمان صالح لغويل، الدولة القومية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي. الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م، ص٤٤.

(٢) مجدي عبد العزيز، وسائل الإعلام الرسمية والتجربة السودانية، مجلة دراسات استراتيجية العدد الرابع، أغسطس، ١٩٩٥م، ص١٠٠.

للحاجات الإنسانية في ظل أوضاع تشكلت عبر التاريخ، وتبعاً لأحوال مجتمعية خاصة، ولهذا لا يمكن استيرادها وزرعها في ظروف بيئية لا تناسبها وإلا كان مصيرها الإخفاق[١].

فالإعلام من هذه الزواية، يمكن النظر إليه باعتباره الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي والسياسة الثقافية، خصوصاً ونحن في عصر أصبحت فيه الثقافة محوراً رئيسياً للتنمية في حين أصبح الإعلام، بكافة وسائله، أهم الوسائل لتحقيق تلك التنمية[٢]. فعلى سبيل المثال المحافظة على وطنية الصحف ونزاهتها، ليس ترفاً، إنما هي فعل يقوم مقام الأمن والدفاع، وغير ذلك من مقومات الاستقرار في الدولة. فالمحافظة على وطنية الصحف يجب أن تترجم لفعل يعضد من قيم الوطنية ويصونها، فيجب ألا تلتفت الصحف إلى الخارج، ولا تمد يدها للأجنبي، لتبيع له ما لا يباع[٣]. وما تلعبه الصحافة المقروءة من أدوار يتكامل مع جهود الإذاعة والتلفزيون وغيرها من الوسائل الإعلامية، خصوصاً في مجال تشكيل الرأي العام، حيث يلعب الراديو أدواراً مهمة في تشكيل الرأي العام منها أولاً، تحقيق القدر الأدنى من وحدة الشعور والتفكير والهدف والقيم اللازمة لتماسك الأمة وسلامة الدولة. ثانياً، حفز الناس على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ومشاغلهم للاهتمام بالمسائل العامة ومناقشتها ومتابعتها والإسهام فيها، يتمثل ذلك في دعم الروح الديمقراطية السليمة وتيسير إنجاح خطط التنمية خاصة في الدول النامية. ثالثاً، التخفيف من حدة العصبيات الإقليمية. رابعاً، متابعة الجماهير وإشباع احتياجاتها الفكرية والنفسية، والارتفاع بمستوياتها الثقافية والقيمية والحضارية. خامساً، دحض الشائعات الضارة في الحال وخاصة في أوقات الحروب والطوارئ والحيلولة دون تفشي البلبلة الفكرية. سادساً، القيام بدور أساسي في تطوير أنماط السلوك

---

(١) د.أحمد عمر هاشم، وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على المجتمعات الإسلامية (تحرير لبحوث ندوة عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية)، منشورات آيسسكو، ١٩٩٦م، انظر بحث د. أحمد بن سيف الدين تركستاني بعنوان: السياسات الوطنية للاتصال في البلدان الإسلامية: التخطيط والتنفيذ، ص٢٣٣.

(٢) علي علي حبيش، الموجة الثالثة وقضايا البقاء، كتاب الاهرام الثقافي، مؤسسة الأهرام، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد (٢١٠) يونيو ٢٠٠٥م، ص٧

(٣) عادل الباز، دعم الصحف قبل الطوفان (٢/١)، جريدة الصحافة (السودانية)، العدد (٤٣١٣) بتاريخ ٦يونيو ٢٠٠٥م، ص٣.

الاجتماعي بما يتناسب مع ظروف الحياة وتحدياتها[١].

النظم السياسية على امتداد تفاعلاتها السياسية وحراكها مع قوى المجتمع، تحتاج للإعلام لدعم مشاريعها ونشاطاتها الداخلية، كما أن التطور السياسي يتطلب تغيير اجتماعي سياسي ينتج عن فاعلية إعلامية ملحوظة. ووما لاشك فيه أن الإعلام الدولي من جهة والإعلام الإقليمي من جهة أخرى يؤثران على الأوضاع الداخلية السياسية. فمن الناحية الإعلامية تحيط بالنظم السياسية شبكة نشطة من الدوائر الإعلامية. إحداها دائرة إعلام الدولة نفسها، ثم دائرة الإعلام الإقليمي، وأخيراً دائرة الإعلام الدولي. ويتحدد مدى استقرار النظم السياسية بدرجة كبيرة من خلال العلاقات التقاطعية الحساسة والمهمة بين هذه النظم.

من المؤكد أن هناك مؤشرات تتداخل مع بعضها البعض، يمكن من خلالها معرفة طبيعة العلاقة بين الحكومات ومؤسسات الإعلام، أول هذه المؤشرات يتمثل في دور الحكومة كأداة رقابة على الإعلام (Restrictive Agency). ثانيها: نشاط الحكومة كأداة منظمة لوسائل الإعلام (Regulating Agency). ثالثها: دور الحكومة كأداة تقوم بعمليات تسيير النشاط الإعلامي (Facilitating Agency). وآخرها اندماج الجكومة بشكل ملحوظ في النشاط الإعلامي كأداة مشاركة (Participating Agency). ففي جميع هذه النشاطات يتم توظيف الغعلام من قبل الجكومة في تشكيل وتطويع الرأي العام[٢]. من الواضح أن توظيف النشاط الإعلامي يمكن توجيهه في حالات كثيرة في مسارات خلق التوافق الداخلي، وخلق رأي عام مؤيد لرؤى وتوجهات السياسة الخارجية.

ما يؤكد ذلك أن التدفق الإعلامي المتوازن في الدول المتطورة، خلق نوعاً من التوافق الفكري والتجانس الاجتماعي والثقافي، وصار الرأي العام في تلك المجتمعات متواثقاً على منظومة من القيم الضمنية، التي يرعاها الكل ويدافع عنها قولاً وفعلاً. على سبيل المثال، إن الرأي العام الأمريكي لا ينتقد الإدارة الأمريكية في غزوها لفيتنام أو أفغانستان أو الصومال

---

(١) د.عاطف عدلي العبد عبيد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٧٤- ١٧٥.

(٢) د. أحمد بدر، الرأي العام، طبيعته وتكوينه ودوره في السياسة العامة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٣٨- ٢٣٩.

أو العراق، ولكنه ربما يستنكر أسلوب الغزو غير المعزز بالحد الأقصى من عوامل النجاح وتحقيق المصالح[١].

ثانيا: التعددية وتحدي الاستقرار السياسي

المجتمع الفسيفسائي هو المجتمع الذي يتألف من عدة جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم الاتفاق على الأسس[٢]. يشير ذلك إلى طبيعة المجتمعات التعددية المنفتحة على احتمالات الصراع والمواجهات، بذات الدرجة التي تقودها إلى الاستقرار والتوازن. لاستقصاء درجات تلك الاحتمالات، من الأوفق ابتداءً عرض تعريف موجز لمدلول مصطلح التعددية.

تذهب الموسوعة السياسية إلى القول بأن التعددية (مفهوم ليبرالي) ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح متباينة ومشروعة. إضافة إلى أنها تحول دون تمركز الحكم في يد فرد أو قلة، كما تساعد على تحقيق المشاركة وعدالة التوزيع. من هنا يمكن الإشارة بوضوح إلى ارتباط التعددية بالديمقراطية، سواء الديمقراطية السياسية، في إشارة للمشاركة، أو الديمقراطية الاجتماعية، في إشارة إلى عدالة التوزيع[٣].

كما تشير التعددية السياسية المرتبطة بالنظام السياسي إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها الكامل في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. فهي بذلك إطار يستند على القانون في التعامل مع الخلاف أو الاختلاف، بحيث لا يتحول إلى صراع يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة. فالتعددية السياسية بهذا المعنى تفترض تعدد القوى الفاعلة والمتنافسة داخل الدولة الواحدة، كما تفترض إمكانية تأثير القوى المجتمعية المختلفة على السلطة والقرارات الصادرة عنها[٤].

---

(١) عمر الأمين، تدفق غير متوازن للمعلومات بين المركز والولايات، جريدة ألوان (السودانية) العدد رقم (٣٠٥٤) بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٥م، ص٧.

(٢) حسن الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٤٨.

(٣) فاخر السلطان، التعددية في بعدها السياسي، راجع موقع:
www.alwatan.com.kw/default.aspx?mgdid=426157&paceld=163

(٤) نفس المصدر

إذاً، التعددية في جوهرها هي إقرار بالحرية والاختلاف، والتعايش السلمي في إطار الحرية والاختلاف والتنوع من غير ضرر ولا إضرار، وهي في فلسفتها العامة حقيقة فطرية وسنة كونية وقانون حياتي ونعمة إلهية[١]. فالتعددية السياسية، من الناحية العملية هي السد المنيع في وجه الاحتكار السياسي للسلطة، والاحتكار الاقتصادي للموارد، ولذا فهي أقصر الطرق لتوسيع قاعدة توزيع السلطة والسبيل الوحيد لتداول الحكم سلمياً وديمقراطياً بغية تحقيق الاستقرار السياسي والتنموي[٢].

فكلما تقدم المجتمع وتعقد، فإن مصالح الفرد لن تجد مجالاً لتحقيقها من خلال جماعته الإثنية أو القرابية داخل المجتمع، وإنما فقط من خلال عمل المؤسسات والمنظمات الوطنية العديدة التي ينتجها المجتمع بفعل ذلك التقدم من جانب، والحاجات المتزايدة للفرد من جانب آخر[٣]. يتوافق ذلك مع ارتفاع درجات الوعي بواقع المجتمعات وتحدياتها. فالوعي القومي هو التحسس للهوية القومية والانتماء إلى شعب أو أمة بفعل روابط العرق والثقافة واللغة والمصالح والتاريخ المشترك، أي بفعل الإدراك والتفهم لكينونة الانتماء إلى قومية واحدة والتوافق على قبول هذا الانتماء[٤].

لذلك نجد أن الديمقراطية هي أولى خطوات ما يعرف بالإصلاح السياسي، وهي أيضاً الصيغة المثلى للتعامل السلمي مع التعددية بكل صورها (مثل التعددية الإثنية)، فهي تتيح للأفراد قدراً أعظم من المشاركة السياسية والتي تعني في أوسع معانيها اشتراك جميع أعضاء الجماعة الوطنية وبمختلف انتماءاتهم الإثنية والإقليمية والاجتماعية في الحياة السياسية العامة أو إدخالهم في دائرة الجماعة السياسية وعدم اقتصارها على قلة، بحيث يتمتع المواطنون جميعاً بمواطنيتهم بشكل كامل[٥]. فالديمقراطية كما يشير كثير من المحللين، تقدم أفضل صيغة

---

(١) زكي ميلاد، الوحدة والتعددية والحوار في الخطاب الإسلامي المعاصر، دار الصفوة، بيروت، ١٩٩٤م، ص٣٥

(٢) ميرغني النصري، مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان، دار الطباعة، الخرطوم، ١٩٩٨م، ص٢١٦

(٣) د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، (بدون تاريخ) ص٩٠

(٤) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤م، ص٢٩٦ب

(٥) د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص٢٧٨

للتعايش السلمي بين الهوية الإثنية والهوية الوطنية، هذا فضلاً عن أنها تحقق وتكرس هذا التعايش السلمي بين الجماعات الإثنية المختلفة في المجتمعات التعددية، وهذا يتضمن تعزيز مزيد من التعايش بين الثقافات الإثنية المختلفة في إطار سلمي يسهل تفاعلها، وهذا التفاعل بدوره كفيل بأن ينبت وينمي ثقافة عليا واحدة بشكل تلقائي تدرجي[١]. عموماً، لا يرجى لأي إصلاح سياسي أن يضرب جذوراً في الواقع ما لم تصاحبه صحوة ثقافية تؤسس مشروعية العقل والمصلحة والحرية[٢].

من المهم الإشارة إلى أن الأمن الاجتماعي هو شرط أولي لتحقيق الأمن السياسي والقومي على مستوى المنظومتين الداخلية والخارجية. لا يتأتى ذلك إلا في ظل كفالة الإجراءات التالية: أولاً، ترسيخ حقوق الإنسان والحريات الأساسية كواقع اجتماعي دستوري سياسي بعيداً عن الشعارات المجردة. ثانياً، تبني الديموقراطية التي تؤدي إلى تداول سلمي للسطلة عن طريق انتخاب ممثلين حقيقيين. ثالثاً، وجود الدستور الذي تدون فيه الحقوق والواجبات ويكون انعكاساً للقيم الاجتماعية. رابعاً، فاعلية البرلمان كمؤسسة تشريعية، تعبر عن المجتمع وليس السلطة السياسية. خامساً، وجود سلطة سياسية حقيقية تتجسد فيها الإرادة العامة. أخيراً لابد من توفر أحزاب سياسية تقود عمليات المنافسة والتعبير عن طموحات الجمهور[٣].

المؤسسة الإعلامية، على امتداد تاريخها اكتسبت مكانة متقدمة ضمن منظومة المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في صياغة ثقافة الفرد والمجتمع وربط أفراده بهوية ثقافية متميزة للأمة وتحقيق أهداف التنمية الثقافية الوطنية. وبالتالي يمكننا الجمع بين الأمن الثقافي الذي يحمي مكونات الهوية الذاتية من جهة والتفاعل مع ثقافات العصر وتياراته ومنجزاته

---

(١) د.سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م، ص٧٦٠

(٢) الصادق المهدي، ندوة الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، ضمن مؤتمر الديمقراطية والإصلاح الذي استضافته العاصمة القطرية الدوحة. منشورة في صحيفة الخرطوم، العدد (٣٦٣٥) بتاريخ، ١٠ يونيو، ٢٠٠٤م، ص٣

(٣) د.محمد حسن العيدروس، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٥٠١

من جهة أخرى[١] فمؤسسات الإعلام بما لها من قدرات وتأهيل، يمكنها إعادة رسم خطوط وتوجهات الرأي العاك بما يتوافق مع المصالح العامة والرؤى القومية المتجاوزة للنظرات الضيقة المرتكزة على المجموعة الإثنية أو الجغرافية.

تحدث الكثيرون عن أهمية الرأي العام. ومن ذلك على سبيل المثال ما قاله كل من ديفيد كريتشي وريتشارد كرتشفيلد عن أهمية بحوث الرأي العام حيث أن هذه البحوث تقوم بعدد من الوظائف، منها أولاً، إعلام الناس بآراء وإتجاهات غيرهم، ثانياً، خلق قيادة تؤيد المشاركة السياسية وتزيد من فرص الديمقراطية من خلال ما تنشأه من صلة وثيقة بين الشعب والقيادة. ثالثاً، مساعدة الإدارة الحكومية فيما يتصل بقبول الأفكار والخطط القومية. رابعاً، خلق التفاهم الدولي المتمثل في نقل الصور والأفكار والمفاهيم بين شعب وآخر[٢].

بجانب ذلك فإن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه التطبيقي أيضاً، إذ تعيد المشاركة إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم، أي أنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها باستمرار، وهذه الوحدة الوطنية من أهم المطلوبات التي تؤكد منحى صيانة الحقوق والاعتراف المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية، وإسهان كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، مما يشير إلى رباعية الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل. وهي، من ثم، تعبير عملي عن المواطنة، أي إحساس الفرد بعضويته في الدولة الوطنية، بصرف النظر عن نوعه، متساوياً بفضل هذه العضوية مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية[٣] بطبيعة الحال تدعيم أسس المشاركة السياسية المثالية يقوم على اهتمام منهجي بمخرجات عمليات التنشئة السياسية، التي تسهم فيها أنشطة الإعلام والاتصال بدور محوري.

من محاور التنشئة السياسية التركيز على الهوية ومفهوم الوطن والولاء والسلطة والقيم

---

(١) د.عبد القادر طاش، بين الإعلام والثقافة: علاقة ودام علاقة خصام، "مجلة الفيصل" العدد رقم (٢٤٠) بتاريخ أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٦م، ص٢٨

(٢) د.محيي الدين عبد الحليم، إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية، سلسلة كتاب الأمة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، الدوحة، ١٩٩٨م، ص١٣٠- ١٣١

(٣) انظر موقع: www.mokarabat.com/s678.htm

السياسية والثقة في النظام السياسي وماهية الأداء بالنسبة للنظام السياسي تجاه مواطنيه ومن ثم التفاني والإخلاص كي تؤدي هذه المفاهيم إلى تكوين وبناء الجماعة السياسية والتفكير في مصير مشترك داخل وطن واحد، وتجسيدها بالمشاركة السياسية في سبيل التوازن والاستقرار السياسي[١]. برغم المساعي والجهود المبذولة باتجاه تعزيز أسس الوحدة الوطنية والشعور القومي، يمكن رصد كثير من التحديات والمشكلات التي تعترض سبيل إتمام مشروعات التكامل القومي في إطار التعددية المجتمعية.

من المشكلات الكبرى التي يمكن أن تتعرض لها المجتمعات التعددية هي مشكلة التهميش (Marginalization) والتي تعبر عن نفسها في صور مختلفة منها أولاً: الاستبعاد من المشاركة الفاعلة، والتلاعب بالحقوق السياسية وبوسائط الإعلام والقضايا القومية. ثانياً، تجاهل القانون وقوته وذلك بتحييده جانبا خلال الأزمات والصراع على السلطة واستخدامه فقط ضد الآخر. ثالثاً، سياسة الافقار من خلال سياسات تعزيز المصالح الاقتصادية الخاصة للصفوة والأقلية الحاكمة. رابعاً، الأمن الشخصي للمواطن يصبح عرضة للتهديد من خلال الابعاد والقمع السياسي[٢]. عموماً، عبارة التهميش وهيمنة المركز عبارة فضفاضة تشمل جملة دلالات. أولاً، انتقاض النصيب المستحق في السلطة السياسية على مستوى صنع القرار المحلي أو القومي. ثانياً، انتقاص النصيب المستحق في المعاش والاقتصاد والتنمية. ثالثاً، إهمال أو كبت الحرية الثقافية الاجتماعية وطريقة الحياة الخاصة[٣]. لذلك نجد أن الرسالة الإعلامية التصحيحية لا يمكنها تجاوز الإشارة إلى نقد واقع التهميش واقتراح الصيغ العلمية والعملية لمواجهته والتخفيف من حدة مترتباته.

ثالثاً: المؤسسة الإعلامية والمجتمعات التعددية

---

(١) د.عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، دراسات في التربية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٦٧

(٢) د/ميلاد مفتاح ميلاد الحراثي، التنمية المستدامة وحقوق الإنسان العربي، ورقة قدمت في جلسات مؤتمر المائدة المستديرة والتي حملت عنوان (حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورها في التنمية المستدامة)، قاعة الشعب، طرابلس (٢٣- ٢٩ يوليو ٢٠٠٥م، ص١١

(٣) سيد الخطيب. عن مسيرة السلام.. ولكن دارفور أولاً، جريدة الرأي العام (السودانية)، العدد رقم (٢٧٨٨) بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٦م، ص٧

المجتمع يبنى على الاتفاق والتفاهم قبل أن يبنى على أساس الإجراءات الإدارية والمؤسسات والقوانين، لأن الأساس النفسي للحياة الاجتماعية هو الأهم لبناء المجتمع ويؤثر بدوره على عملية نمو المجتمعات نحو الأفضل(١).

تشير الدراسات السوسيولوجية (دراسات علم الاجتماع) إلى أن مصطلح روح الجماعة يدلل على البناء الثقافي الكلي الذي يركز على السمات الثقافية المشتركة لكل أفراد المجتمع. ومن الملاحظ أن هذا المصطلح لا يضع أي نوع من التناقض أو التضاد بين المكونات الثقافية للمجموعات الجزئية، والمكونات الثقافية للمجموعات الكبيرة المسيطرة. فهو يسعى إلى تصوير شكل من أشكال الوحدة العضوية والتفاعل التكاملي بين ثقافات المجموعات المختلفة والتي تكون محصلتها النهائية هي ما أطلق عليه روح الجماعة. فالتقارب بين الثقافات وتلاحقها في ثقافة جمعية متجانسة هو أحد مقومات المجتمع التكاملي، وبالمقابل أحد أهم وظائف استراتيجية وسياسات الإعلام.

فالإعلام يسهم بقدر كبير في عملية التثقيف والتنشئة السياسية، بجانب تشكيل اتجاهات الرأي العام. حيث يتكامل هذا التأثير عبر ثلاث حلقات أساسية. الأولى تتمثل في التأثيرات المعرفية (Cognitive Effects)، والتي يقصد بها زيادة الوعي والمعرفة بالتنشئة السياسية وقضايا المجتمع. فوسائل الإعلام لها من القدرة ما يمكنها من التأثير على التوجهات المعرفية للأفراد وترتيب أولوياتهم وتشكيل وتوجيه الرأي العام. الثانية، تعرف في الأدبيات الإعلامية بالتأثيرات الوجدانية (Affective Effects) ويقصد بها أنواع المشاعر والعواطف وما يصاحبها من استجابات. مثل الشعور بالولاء أو الاغتراب أو الفتور العاطفي تجاه المشاركة السياسية والتصويت الانتخابي، أو الشعور بالإيجابية تجاه النظام السياسي. الحلقة الثالثة، تتضمن التأثيرات السلوكية (Behavioral Effects)، وهي تعد من أهم أبعاد تأثيرات وسائل الإعلام والتي تدفع باتجاه تنشيط السلوك السياسي أو الاجتماعي للأفراد مثل المشاركة في الأنشطة السياسية والاهتمام بالشئون العامة(٢).

---

(١) د.مورس جينزبرج، علم الاجتماع، ترجمة د.فؤاد زكريا، دار السعد، القاهرة، ١٩٥٦م، ص١١٤

(٢) يقابل تنشيط السلوك السياسي (Activation) ما يعرف بالخمول السياسي (Deactivation) مثل العزوف عن المشاركة السياسية وعدم المشاركة في الأنشطة السياسية الاجتماعية كنوع من الابتعاد عن الأنشطة السياسية

ففلسفة الإعلام في المجتمعات التعددية، لا تغيب عنها توجهات إبراز أهمية ثقافة وفكر المجموعات التي تمثل الأقلية، حتى تجد الفرصة المناسبة للتعبير عن نفسها وترجح من احتمالات تفاعلها مع االثقافات الاخرى، أي أن الإعلام يجب أن يكون تعددياً بلا حدود حتى يستطيع البقاء والاستمرار(١).

الحالة السودانية تشير إلى ضرورة تخطيط وإعادة تخطيط سياسات الإعلام بما يستجيب لتحديات واقع التعددية المركبة التي تميز المجتمع السوداني، وتزيد من واقعية توظيف مخرجات العملية الإعلامية، خصوصاً فيما يتعلق بجهود رتق النسيج الاجتماعي وتقريب الشقة بين المجتمعات في الولايات والمركز لعل الخارطة الإثنية والثقافية العريضة والمتعددة التي تميز المجتمع السوداني، هي التي تدفع باتجاه إعلام تعددي، تتنوع فيه المضامين وتتكامل فيه أهداف رسالة الإعلام بأبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

رتق النسيج الاجتماعي وتجانس المجتمع لا يتأتى إلا عبر الأصوات القادمة من الولايات، من خلال إعلام ولائي قوي يربط وادي حلفا بنمولي وجدانياً، وتتواصل من خلاله شعوب شرق السودان مع غربه ووسطه، وصلاً متبادلاً ومتوازناً يتحقق من خلال مخرجات ووظائف الإعلام والاتصال الجماهيري. فعن طريق التدفق المتوازن للمعلومات يتحقق التوافق والانسجام بين الولايات المختلفة وتتعزز بالتالي أواصر الوحدة الوطنية ويعم النموذج الثقافي الذي يقضي إلى التعايش بسلام. كما أن الإعلام المتبادل والمنتشر في نفس الوقت، يسهم في تنفيذ الخطط الرامية للتنمية الشاملة(٢).

رابعاً: النموذج السوداني والجدوى الإعلامية

ظهور الدولة كان انعكاساً لمطلب جماعي لتجاوز الواقع الفوضوي في المجتمع وترسيخ القانون وتجسيده في السلطة وتنفيذه من خلالها، لأن من مستلزمات الحياة السياسية

حيث يتأكد ذلك في صور من اللامبالاه (Apathy) والشك السياسي (Cynicism)، ثم بعد ذلك العزلة (Alienation) والشعور بالغربة عن العمل السياسي، انظر محمد الفقيه، مصدر سابق

(١) إبراهيم غرابية، مجتمع المعلومات: تحولات سياسية واقتصادية كبرى قائمة على المعلوماتية. انظر موقع www.arabcin.net/modules.php?name=news&file=article&sid=883

(٢) عمر الأمين، مصدر سابق، ص٧

للجملعة، السلطان والطاعة والقانون[١]. هذا ما يشير إلى أن الدولة في سبيل فرض هيبتها على المجتمع لا يمكنها الاستغناء عن دعم ومساندة وسائل ومؤسسات الإعلام.

لابد من ملاحظة أن تأثير أي وسيلة إعلامية مرتبط بظروف كثيرة تحدد وتشكل طبيعة هذا التأثير من الناحيتين الكمية (مدى انتشار وتغطية الوسيلة) والنوعية (لأي مدى حققت الوسيلة الإعلامية المعنية أهدافها الموضوعة).

ليس من السهل تبني مشروع إعلامي محدد الأهداف والغايات في ظل واقع محاط بجملة من التعقيدات الاجتماعية/ الثقافية. ففي هذه الحالة يصبح من الضروري التخطيط الدقيق والمتأني، المشفوع بحساب كل مترتبات ومردود النشاط الإعلامي. لعله من الواضح أن العناصر المصدرية التي تستمد منها الخطة الإعلامية مفردات وتفاصيل نشاطها، تتمثل بشكل رئيس في جملة المعطيات التي تميز البيئة الاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، المشكلات التي تواجه الدولة في العالم النامي منذ الاستقلال ترتبط بقضايا التكامل القومي وشرعية نظم الحكم وفاعلية أجهزة الدولة[٢]. وهي التي دفعت هذه الدول باتجاه استنزاف طاقاتها البشرية والاقتصادية والسياسية في حروب ونزاعات استمرت على مدى تاريخها الحديث.

علاوة على تلك المعطيات، فإن نسبة التحضر وكثافته في المدن وخاصة في العواصم أعانت على تدعيم مركزية السلطة السياسية والإدارية وبالتالي تعميق الهوة بين الريف والحضر، مما نتج عنه مفهوم مركزية الإعلام في جميع المستويات[٣].

استوجب ذلك القضاء على ظاهرة التفاوت المعرفي المادي والحضاري بين سكان الريف والحضر عن طريق تشجيع الإعلام بمؤسساته المختلفة لتطبيق مفهوم التنمية الريفية من خلال التحريض على إقامة المشروعات الإنتاجية، وتوفير خدمات التعليم والصحة حتى يفضى ذلك في الأخير إلى واقع اقتصادي متوازن، يؤثر إيجابياً عل الحراك الاجتماعي. بالنظر

---

(١) د.أحمد عبد القادر الجمال، مقدمة في أصول النظم الاجتماعية والسياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٧م، ص٣٧

(٢) د.مصطفي كامل، الدولة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٣٧.

(٣) مجموعة أساتذة من قسم إعلام بجامعة الكويت، دراسات إعلامية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٥م، من الجزء الخاص بكل من أ.د. المنصف الشنوفي، د.ياسين الياسين، بعنوان: دور الإعلام في التنمية، ص٣٨٢.

إلى الحالة السودانية في ذات السياق، يتضح وبما لا يدع مجالاً للشك، أن هناك ضرورة حتمية في أن تتكامل أدوار ومسؤوليات الإعلام في كل ما يتعلق بالتثقيف والتعليم والترقية، مما يقود إلى ربط أقاليم البلاد ببعضها البعض وتضييق فوارق المجتمعات الحضرية والريفية. لذلك يضطلع الإعلام منطلقاً من تناسق وظائفه، بأعباء خلق وعي وطني مشترك[١].

هناك مكون ملموس من الدروس ذو طبيعة توثيقية لبعض البلدان التي شهدت تطوراً إعلامياً لمرحلة ما بعد النزاعات مثل ناميبيا، جنوب إفريقيا، كمبوديا، البوسنة وكوسوفو وغيرها. فواحد من الدروس التي برزت في هذه الدول التي تتميز بالتنوع هو أنه أصبح من الضروري وجود إعلام يقدم معلومات متوازنة وموثوق بها. بالنسبة للسودان، فإن العملية الإعلامية لن تجد الفرصة كاملة في إقرار وتعزيز السلام إلا إذا اشتركت كل الأطراف السودانية في عملية التحول الإعلامي وتطويره[٢].

إذا نظرنا إلى المجتمع السوداني نظرة إحصائية/ تحليلية، فإننا نجد أن السودان يضم ما يقارب (٧٥٠) قبيلة تستخدم (٥٩٥) لغو ولهجة محلية رغم أن اللغة العربية تشكل لغة مشتركة، وتصنف هذه القبائل المتعددة إلى (٥٦) أو (٥٧) فئة عرقية على أساس الخصائص الثقافية والعرقية والجغرافية. وتتباين هذه المجموعات من حيث مستوى معيشتها واقتصادياتها بين الرعوية والزراعية التقليدية والمختلطة، إلا أنها تقوم على التعايش المشترك[٣]. فالاعتراف بالتنوع والتباين الثقافي لا يعني التجزئة أو الانفصال كما أنه لا يجب فهم اتجاهات تشجيع تطوير الثقافات والموروثات المحلية والعمل على ازدهارها، إلا على أنه تعزيز للمفاهيم الحيوية والخلاقة في التراث القومي[٤].

---

(١) الاستراتيجية القومية الشاملة (استراتيجية الإعلام) ١٩٩٤م

(٢) الإعلام والسلام في السودان: تقيم شامل للخيارات البديلة العملية الإعلامية (تقرير صدر عن إحدى المنظمات العاملة من أجل إعلام حر ومستقر)، ترجمة سيف الدين عبد الحميد، نشر في جريدة الصحافة (السودانية) العدد (٣٦٤٣) بتاريخ، ١٢ يوليو ٢٠٠٣م، ص٩

(٣) شريف حرير وآخرون، السودان، النهضة أم الإنهيار، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٩٠

(٤) محمد عمر بشير، التنوع والإقليمية والوحدة القومية، المركز الطباعي، ترجمة سلوى مكاوي، بدون تاريخ، ص٤٠. فمضمون الإعلام يجب أن يتضمن الآتي: أولاً، العمل على تعزيز وتمتين الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد روحياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وكل ما يعزز الوحدة وجدانياً ويجعلها خياراً جاذباً. ثانياً، المحافظة على النسيج الاجتماعي وخلق نوع من التواصل بين أفراد المجتمع. ثالثاً، الاتفاق مع سياسات الدولة في إطار التخطيط الثقافي

واقعياً، أفرزت خريطة التباين العرقي والثقافي المتنوعة في السودان درجات من التنافس والمواجهة بين المجموعات البشرية من جهة وفرص للتلاقح والتمازج بين المنظومات الثقافية من جهة أخرى. فواقع التباين أنتج قضية اجتماعية سياسية وثقافية مركزية واجهت كل النظم السياسية المتعاقبة على السودان منذ الاستقلال، تمثلت في عدم قدرة الدولة كبناء مؤسسي في التعبير عن واقع اجتماعي وسياسي وثقافي واقتصادي متفاعل ومستقر. زاد ذلك من أهمية توظيف الطاقات الإعلامية ونظم الاتصال في عملية البناء الوطني والاجتماعي. فلابد من الاتجاه إلى تعزيز التكامل القومي والاندماج الوطني وصياغة المفاهيم الجماعية وبلورة المصالح القومية(١).

بالرغم من إيجابية ذلك التباين في إكساب السودان العديد من الموروثات والفنون والعادات والتقاليد والصفات الإنسانية المتميزة كالكرم والأثر والتكافل بين الناس، إلا أنه قد أدخل السودانيين في مشكلة معقدة لازمتهم طويلاً وهي مشكلة الانتماء والتصنيف. وقد دار لغط طويل عبر التاريخ المعاصر حول عروبة أو إفريقية السودان. وظهرت نتيجة لذلك اللغط العديد من المدارس الفكرية والسياسية مثل جماعة الغابة والصحراء وجماعة أبادماك

والاجتماعي والاقتصادي وكل مكونات المجتمع المتفق عليها في إطار النسيج الاجتماعي التي تعزز من الوحدة والإجماع الوطني.رابعاً، إعلاء الشأن الثقافي والترويج للثقافة السودانية بمختلف أشكالها المادية والروحية وذلك بغرض الانفتاح على الآخر دون الانغلاق الذي يؤدي للاستلاب. خامساً، العمل على استنهاض التنمية البشرية والاقتصادية. سادساً، مراعاة التوازن في النسب بين ما تقدمه الإذاعات الخاصة لمصلحة المعلن وما تقدمه لمصلحة المواطن المستمع والتفاعل مع الأنشطة الثقافية والاقتصادية التي تدور في المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني قاطبة. سابعاً، الحد اللائق في المهنية وذلك في استيعاب العاملين في هذه المحطات وفقاً لما هو معروف في المهن الإذاعية والتلفزيونية مثل الإعداد، التقديم، الإخراج، التحرير، التنفيذ بصورة عامة مما يساعد على ترقية المهنة وإبراز المضمون بالشكل المطلوب. ثامناً، تزكية تدين المجتمع بنشر القيم والثقافات الروحية التي تدعو للفضيلة ومكارم الأخلاق. تاسعاً، الاهتمام بالترفية والموسيقي في كل المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية والإعلامية وكل ما يرقى بالذوق العام. عاشراً، الاهتمام بالقضايا الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد عصب الحياة والتوعية به بالخروج من دائرة التخبوية إلى دائر الفهم الشعبي. راجع: معصب الصاوي، ورقة بعنوان (الدور المرجو من القنوات الفضائية ومحطات fm)، قدمت ضمن سلسلة المنتديات الشهرية التي تنظمها وزارة شئون الرئاسة بالتنسيق مع وزارتي الإعلام والاتصالات والثقافة والشباب والرياضة وقنوات البث الإذاعي والتلفزيوني الخاص. منتدي دور قنوات البث الإذاعي والتلفزيوني الخاص وأثرها على المجتمع. نوفمبر ٢٠٠٦م، ص٢

(١) مصعب عبد القادر، توظيف الإعلام في بناء السلام السوداني، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، العدد رقم (٤) المجلد (٢) بتاريخ يناير ٢٠٠٥م، ص١٣

وجماعة التروبادور وغيرها. ووفقاً للتباين العرقي الذي فرض نفسه على خارطة السودان، فإن أرضه قد امتلأت بالعديد من اللغات واللهجات، التي ترسخت عبر السنين وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري للأمة(١).

الحقائق الجغرافية تشير إلى أن السودان يقع في قلب القارة الإفريقية في الحدود الجنوبية للوطن العربي، ويجاور تسع دول أفريقية وعربية، وأهمية هذا الموقع تنعكس في تركيبته السكانية المعقدة والتنوعة، وفي هويته المزدوجة وارتباطاته العربية الإفريقية المتداخلة والمتشابكة. ومن هنا نمت وتطورت خصوصية انتمائه ودوره في محيطه العربي والإفريقي وقد أدت تطورات تاريخية طويلة ومتتابعة إلى أن يتخذ الشمال السوداني هوية عربية وإسلامية غالبة بسماتها السودانية المحددة، وأن يحتفظ الجزء الجنوبي بهويته الإفريقية وثقافته المتميزة(٢).

بالإشارة إلى دلالات المعطيات الاجتماعية المتباينة، على مستوى الحالة السودانية، فقد أفرزت القبلية والجهوية مجالاً للغيرة والتنافس غير المادي، وقادت في كثير من الأحوال إلى العداوة والاحتراب، مما أضعف مقدرة السودانيين على الحوار المتبادل(٣). كما لا يخفى أن الظاهرة القبلية خاصة في شكلها التعصبي، أحدثت تأثير سلبياً واضحاً على صعيد الوحدة الوطنية، لما لها من دور تجزيئي. فالقبلية باعتبارها العصبية الأضيق تشكل عائقا أمام الانصهار المجتمعي في وحدات أكبر، حيث تشد أفرادها إلى الانغلاق مهيئة الجو النفسي والاجتماعي لأي اتجاه انفصالي محتمل(٤).

المجتمع التعددي بطبيعة تكوينه هو الذي يتشكل من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة، إلا أنها قد تتمكن من إيجاد صيغة تلاؤم بين الهوية الخاصة والهوية العامة، لكنها قد تتعرض لهزات بسبب تدخل خارجي أو تسلط لجهة داخلية على حساب أخرى(٥). لذلك

---

(١) د.عوض إبراهيم عوض، الإذاعة السودانية في نصف قرن، شركة بيت الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٢٥- ٢٦

(٢) محمد على جادين، البحث عن تسوية وطنية: دروس اتفاقية أديس أباب: الملف الدوري، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، العدد (٢٦) سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٣م، ص٤٦

(٣) تحقيق أعدته (مديحة عبد الله وإنعام محمد الطيب) بعنوان (قضايا ما بعد نيفاشا: المانحون واستراتيجيات ما بعد الحرب) جريدة الأيام (السودانية)، العدد رقم (٨١٢٦) بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٥م، ص٩

(٤) عبد السلام إبراهيم البغدادي، مصدر سابق، ص٢٠٩

(٥) حسن الصفار، مصدر سابق، ص٤٨

يتركز اهتمام الإعلام السوداني وفقاً لوظيفته التقليدية في المساهمة الفاعلة باتجاه صهر المجموعات العرقية والثقافية المختلفة حتى يتحقق التمازج والتضامن الاجتماعي ويتم الوصول إلى خلق قومية سودانية موحدة ومترابطة. خصوصاً وأن السودان واحد من الدول المنتمية للقارة الإفريقية التي يلاحظ فيها ضعف التماسك القومي.

فرسالة الإعلام السوداني ذات خصوصية بالغة، نظراً لأنه يعمل في بيئة اجتكاعية شديدة التباين والتعقيد (لما للمجتمع السوداني من تعدد عرقي وثقافي ولغوي وجهوي)، ويعمل في بيئة اقتصادية محدودة الإمكانات، بالكاد تحاول الاقتراب من مرحلة الاكتفاء الذاتي، ويعمل في بيئة سياسية غير مستقرة ومتنافرة نسبياً، وتحاصرها التحديات من كل جانب. هذه هي معطيات بيئة الإعلام السوداني المركبة التي تضعه أمام الخيار الصعب الممكن، ليتمدد تأثيره الإيجابي مستفيداً من كل تلك المتغيرات.

الناظر للإعلام الرسمي يجد أنه وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهده، ما زال يحتاج لجهود كثيفة تستهدف تطويره وترقيته، على المستويين الولائي والاتحادي، حتى يتأهل لقيادة عمليات تغيير حقيقية تمكنه من استيعاب التنوع والثراء الذي يتميز به السودان ويتجاوب معه بالإيجابية المطلوبة.

فما يمكن رصده من أداء مؤسسات الإعلام في السودان هو التفاوت في المقدرات التأثيرية لهذه الوسائل نسبة لما يواجهها من عقبات وعراقيل. فالإذاعة والتلفزيون ولوقت قريب لا تغطي دائرة بثهما كل مساحة السودان علاوة على عدم توفر أجهزة الاستقبال خصوصاً التلفزيون لغالبية الأفراد. وكذلك حركة وانتقال الصحف محدود نظراً لضعف شبكات الطرق وعجزها عن ربط معظم ولايات السودان بالعاصمة الاتحادية هذا بالإضافة لارتفاع نسبة الأمية مما يقلل من نسبة القراءة.

فالإعلام القومي ما زال حبيساً في دهاليز النشاط الرسمي، فهو بحاجة إلى التنسيق بين الأجهزة الإعلامية القومية، وتلك التي في الولايات لعكس بعض البرامج الموجهة في الإعلام القومي. فالإعلام هو السلاح الذي سيخوض به أهل السودان معركتهم ضد الجهل وخطر الإشاعة، ويراقبون به أداء جهازهم التنفيذي ويرصدون تصرفات أحزابهم السياسية، ويطلون به على الآخرين خارج الحدود للتبشير بفرص التعايش والسلام وبناء المؤسسات

الديمقراطية والتعريف بفرص الاستثمار في السودان[1].

هذا ما يفسر انتظام السودان في نسق منتظم من الإعلام الولائي، والذي إزدادت أهميته تحديداً بعد تطبيق السودان لصيغة الحكم الفدرالي. حيث يمكن من خلال ذلك إتاحة الفرصة المؤاتية لكل ولاية، في أن تمارس قدراً معقولاً من الاستقلالية النسبية وأن تستفيد من طاقاتها المحلية في كل ما من شأنه تحقيق أهداف ومصالح مجموعاتها البشرية. ولهذا السبب اهتمت الولايات بخدمة جمهورها، والعمل على صهره في ثقافة سودانية جامعة عن طريق توظيف رسالة إعلامية موجهة.

وبما أن المجتمع السوداني يمثل نموذجاً حياً لمجتمعات التنوع والتعددية، فهو في حاجة ماسة لجهد إداري وتنظيمي خاص تتناسب أنشطته المختلفة مع هذه الطبيعة التنوعية. ولعل الإعلام باعتباره مؤسسة اجتماعية وقوة فاعلة في التحولات والحراك المجتمعي على كافة مستوياته، يقف على أرضية تتطلب مواكبته وتناسقه مع سمات المجتمع السوداني. إذن هناك ضرورة لخلق منهج وأسلوب عمل إعلامي يستند على معطيات المجتمع الأصيلة ويتجاوب مع متطلبات بقائه وحفظ توازنه.

فهناك دور حساس يجب أن تضطلع به المؤسسة الإعلامية، خصوصاً تلك التي قد تصل وتؤثر في الجمهور أكثر من غيرها. فالإذاعة مثلاً في مجتمع كالسودان أضحت هي الأنسب ضمن غيرها من الوسائل لإنجاح المشروع الوطني. ذلك من خلال التعبير بلغات ولهجات المجموعات المختلفة بشكل مؤسس، فاعل ومحايد. قد ينصب ذلك في الأخير في جملة من الجهود الرامية لتأكيد وترسيخ ما يعرف بثقافة السلام.

لذلك يجب التنويه إلى أن تحويل شعار ثقافة السلام إلى واقع معاش، عبر برامج تخاطب قواعد المجتمع السوداني، هو المحك العملي الذي يؤكد فشل أو نجاح استراتيجية وسياسات الإعلام. مؤشرات هذا النجاح بلا أدنى شك تحمل دلالات عديدة منها قبول الآخر، احترام التعددية، تمكين المرأة، تأكيد حق المناطق المختلفة في التمتع بمواردها وصياغة سياساتها عبر برامج التعليم والإعلام. فالمجتمع السوداني به إمكانية لتحقيق التعايش إذا

---

(1) محمد يوسف حسن، الإعلام. من مرحلة الفطام إلى سن الرشد، جريدة الصحافة (السودانية) العدد رقم (٤٣٨٧) بتاريخ ٢١ أغسطس، ٢٠٠٥م، ص١٠

ابتعدت عنه محاولات إلحاق الآخرين قسراً بثقافات ومعتقدات معينة[١].

إذن مهمة الإعلام بوسائطه المتعددة هي الدفاع عن ثقافة السلام وتحويله إلى ثقافة مجتمعية وروحية عامة. ويتطلب ذلك الاهتمام بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية في التغطية والحد من فكرة انبعاث التفكير العرقي والجهوي الذي أصبح سائداً في السودان. فالدفع بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي هو دور مركزي للإعلام في المرحلة الحالية، وبالتالي يصبح من الضروري مواجهة التعصب بكافة أشكاله[٢]. من ضمن مؤشرات إعداد الإعلام ذاتياً لمواجهة تحديات السلام ومحاولة ضمان شروط استدامته، ما يشار إليه من التزام كوادر ومؤسسات الإعلام بمواثيق وتعهدات تصون النشاط الإعلامي وتنقيه من التجاوزات والنشاز. على سبيل المثال، تطبيق ميثاق الشرف الصحفي، تتأكد فيه نظرة رجل الصحافة البناءة تجاه واقع التنوع، ذلك باحترام الاختلاف، والخصوصية الإقليمية، والثقافية، والدينية، والنظرة الواعية تجاه حقوق الإنسان وقضايا النوع، أو ما يعرف بمصطلح الجندر[٣]. يتكامل ذلك مع أدوار منظمات المجتمع المدني، التي لا تقل في أهميتها عن مؤسسات الإعلام.

فمنظمات المجتمع المدني، بالمقابل تواجهها تحديات مرحلية كدفع استحقاقات السلام والديمقراطية وتوفير الاحتياجات العاجلة لمرحلة ما بعد الحرب، والتي تشمل التعمير والتوطين والانتشار الجغرافي للمنظمات بدلاً عن تمركزها في الخرطوم، إضافة إلى تحديات سياسية تشمل صعوبات تحقيق الوحدة الوطنية وغرس قيم الديمقراطية والحكم الرشيد وبناء شبكات جديدة ليس لها تبعية سياسية، وبعيدة عن الاستقطاب السياسي وتحديات اجتماعية تتضمن ترسيخ ثقافة السلام والعدالة الاجتماعية والارتقاء بقيم وحقوق الإنسان

---

(١) د.مرتضى الغالي، صفحة تحقيقات بعنوان ثقافة السلام: أقوال وأفعال في حاجة للمراجعة، صحيفة الأيام (السودانية) العدد رقم (٨١٣٢) بتاريخ ١ مارس ٢٠٠٥م، ص٧

(٢) الحاج وراق، محور عن المؤسسات والخطاب الإعلامي والصحفي ودرهما في تثبيت الديمقراطية، في إطار ندوة (رؤى مستقبلية حول الممارسة الديمقراطية مقتضيات مرحلة الانتقال)، والتي نظمها مركز دراسات المستقبل، قاعة الشارقة، الخرطوم، بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠٥م.

(٣) من ضمن نص إعلان الخرطوم –رمبيك لتشجيع حرية التعبير، الذي صدر بعد مداولات المائدة القومية المستديرة حول تشجيع حرية التعبير ومشاركة المجتمع المدني في تشريع قانون إعلام ديمقراطي في السودان، صحيفة الصحافة (السودانية)، العدد (٤٤٩٣) بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٥م، ص٣

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعدم تكوين أي منظمات على أسس إثنية[1].

خاتمة

طاقة المجتمع التعددية يمكن استثمارها في دعم الوحدة، وخلق آليات رسمية وشعبية للتكامل والتفاعل الاجتماع/ السياسي من خلال توظيف الدور الإعلامي في مسارات الضبط والتوجيه وتوسيع دائرة المصالح الوطنية، فالتعبير التعددي يحتاج لقدرات خاصة للإعلام.

هذا يتطلب تأهيل المؤسسة الإعلامية نفسها لتقوم بوظيفتها المركزية تجاه البناء الوطني والتمازج القومي، مما يقف دليلاً على أن دور الإعلام بأجهزته ومؤسساته، يعتبر بكل المقاييس دوراً استراتيجياً ومحورياً. لذلك من الضروري أن تتوفر للإعلام الإمكانات والمنهجية العلمية والتخطيط السليم والتوازنية بين واقعه وتحدياته.

الخطط الإعلامية نفسها، لابد لها من أن ترتبط بخدمة متطلبات مجتمعية وسياسية تتكامل مع أهداف الدولة كمؤسسة معنية بالقانون والتشريع المجتمعي.

يمكن من تلك الشراكة عكس أنشطة وثقافات المجتمع وإدارة التفاعل الاجتماعي والسياسي بشكل توازن.

لكن بالمقابل، هناك مشكلات تعاني منها مؤسساتنا الإعلامية، منها ضعف جانبي التخطيط والتأهيل على المدى الطويل والقصير والمتوسط، مما يستوجب تنفيذ المعالجات اللازمة لتلافي هذه القصور. فالاستراتيجية الإعلامية العلمية ضرورية لانها خطة عمل تحقق التأثير في الجمهور المستهدف. فالإلمام المتعمق بالخصائص النفسية والاجتماعية للجمهور كما يؤكد خبراء الإعلام هو البداية الصحيحة لحدوث الاستجابة المرجوة من الرسالة الإعلامية. بالمحصلة النهائية نصل إلى مستوى متقدم من تعضيد دور الإعلام الرسمي والشعبي لمواجهة مختلف التحديات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

أخيراً، وفي سياق توفير الشروط المقبولة لخلق مجتمع سوداني مستقر وأمن، لابد من الاهتمام بحزمة شروط. أولاً، خلق مشاريع تنموية في الأطراف بهدف توفير درجة معقولة من

---

(1) د.حسين عبد العاطي، صفحة تحقيقات بعنوان (ثقافة السلام: أقوال وأفعال في حاجة للمراجعة، الحلقة الثالثة)، صحيفة الأيام (السودانية)، العدد (٨١٣٢) بتاريخ ١ مارس ٢٠٠٥م، ص٧

الحماية الاقتصادية. ثانياً، رفع مستوى أداء المؤسسة الإعلامية تقنية ومضموناً. ثالثاً، تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال الإعلام يشكل ذلك ضمانة كافية لإيصال الرسالة الإعلامية وحماية الثقافات المحلية والأعراق من أن تنكفئ على ذاتها، حتى لا يتركز دور المؤسسات القبلية والعرقية، وتصعد نتيجة لذلك الثقافات الفرعية كبديل للثقافة الوطنية الجامعة، مما ينذر ينسف مشروع السلام والاستقرار.